العدالة

صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

aladala @aladel.gov.ly

رئيس التحرير
حنان صليل

29 صفر 1435هـ الموافق 1 يناير 2014م

العدد (105)

لجنة المصالحة الوطنية بوزارة العدل تعقد اجتماعاً بشأن تعويض السجناء السياسيين

قام أعضاء الفريق القانوني برئاسة رئيس إدارة القانون الأستاذ محمود الكيش الخاص بمتابعة ملف تعويضات السجناء السياسيين صباح الخميس الموافق 19 ديسمبر 2013م، بعقد اجتماع في إطار البدء الفعلي بتنفيذ أحكام القانون رقم (50) بشأن تعويض السجناء السياسيين ولائحته التنفيذية وفق الشروط والضوابط التي أُقرت بهذا الشأن.. كما عُرض خلاله بعض المسائل الإدارية التي تتعلق بالعمل وآلية الصرف.

كما تم استعراض عدد 200 ملف قصد إقرارهم من قبل أعضاء الفريق القانوني.

المفتتح

كيف نعزز استقلال ليبيا

المعروف أن إعلان الاستقلال تم في تاريخ 24ديسمبر 1951 وهذا التاريخ يعد عيداً وطنياً كبيراً- فهو تاريخ إعلان قيام الدولة والاعتراف بها دولياً إلا أن ذلك لم يكن سوى بداية رحلة الجهاد والمثابرة من أجل توطيد أركان الدولة الفتية واستمرت جهود الأجداد المؤسسين لتحقيق تلك الغاية .. فلم يملوا ولم يكلوا أبدا وبدأت تتبلور شخصية الدولة وتقوى مقوماتها وتشتد أركانها .

وقد كان ذلك في محطات مهمة منها .

1 - استكمال بناء مؤسسات الدولة القانونية بإصدار حزمة القوانين في 1953/11/28م وسبقه إنشاء المحكمة العليا في 1953/11/21 م.

2 - تقوية وتطوير الجيش الوطني والشرطة لبسط الأمن ونشر الأمان في كل أنحاء الدولة .

3 - إلغاء النظام الاتحادي الذي كان اضطراراً لا اجتياز وتأسيس الدولة الوطنية الواحدة وهذا جسد حرية القرار الليبي واسترداده كاملاً.

فمن 51 إلى 63 نقطة بداية ونهاية مرحلة البناء وتعزيز الاستقلال.

هيئة التحرير

وزير العدل يلتقي سفير مملكة الدنمارك

التقى السيد وزير العدل صباح يوم الثلاثاء 17 ديسمبر 2013م بسفير مملكة الدنمارك المعتمد لدى ليبيا، وذلك في إطار تعزيز سبل التعاون المشترك بين البلدين، وتبادل وجهات النظر.

لأول مرة ..

افتتاح مكتب الطب الشرعي في مدينة الزاوية

بحضور السيد امحمد علي شعيب وكيل وزارة العدل وفي خطوة يهدف من خلالها تخفيف العبء على المواطنين والتسريع في حصولهم على التقارير المتعلقة بالطب الشرعي افتتح المستشار عبدالله أبورزيزة رئيس مركز الخبرة القضائية رفقة مديري الإدارات التابعين للمركز مكتب الطب الشرعي بمدينة الزاوية الذي يعد الأول من نوعه في المدينة التي كان سكانها يتكبدون مشاق التوجه إلى مدينتي صبراتة وطرابلس في نقل جثامين موتاهم.

تفاصيل أكثر داخل العدد

حفل تكريم موظفي وزارة العدل بدائرة محكمة استئناف مصراتة

تم يوم الأربعاء الموافق 25 ديسمبر 2013م، بمجمع محاكم مصراتة الاحتفال بعيد الاستقلال الـ(62).

بدأ الحفل بكلمات ترحيب بالحضور الكريم.

وبهذه المناسبة قام السيد عبدالعاطي سالم مراد رئيس فرع الوزارة بتكريم عدد من كبار الكتّاب ورؤساء الأقلام بالمحاكم والنيابات والإدارات بدائرة المحكمة. وكان التكريم تحت إشراف المستشار كامل صالح أبودبوس رئيس محكمة استئناف مصراتة. وقد تم منح المكرمين شهادات وجوائز تقديرية كدافع لهم لمزيد من البذل والعطاء في خدمة الوطن ومن أجل تطبيق العدالة.

حضر الحفل المستشار علي الدرويش عضو المجلس الأعلى للقضاء، ورؤساء المحاكم والنيابات والإدارات بمصراتة وعدد من المهتمين بالشأن القضائي من مستشارين وقضاة ومحامين ووكلاء نيابة..وفي الختام أعرب المكرمون عن سعادتهم بهذا التكريم وأنهم سيواصلون العمل من أجل نصرة الحق وتطبيق القانون على الجميع دون استثناء .

شعارها « قوة المؤسسات بقوة قادتها »

حلقة نقاش لقادة المؤسسات الإصلاحية في ليبيا

ضمن التعاون القائم بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا و وزارة العدل بهدف تطوير ودعم جهاز الشرطة القضائية من حيث تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية ومعاملة المحتجزين والنزلاء نُظمت صباح يوم السبت 14 ديسمبر 2013م، بطرابلس حلقة نقاش لقادة المؤسسات الإصلاحية في ليبيا بعنوان (قوة المؤسسات بقوة قادتها) تحت إشراف جهاز الشرطة القضائية بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا استمرت على مدار يومين متتاليين.

بديوان وزارة العدل

اللجنة الوزارية تلتقي عدداً من أعيان وممثلي المجتمع المدني

التقت بمقر ديوان وزارة العدل مساء يوم الأحد 15 ديسمبر 2013م اللجنة الوزارية المشكلة من قبل رئاسة الوزراء لوضع آلية بتنفيذ قرار المؤتمر الوطني العام بشأن إخلاء المدن من التشكيلات المسلحة غير الشرعية فيما يخص مدينة (درنة) وذلك مع عدد من أعيان وممثلي المجتمع المدني وقادة الثوار بالمدينة للتباحث في الشأن الوطني وتحسين الأوضاع الأمنية والخدمية والتنموية بالمدينة السيد علي زيدان رئيس الوزراء حضر جانباً من اللقاء الذي سادته روح الأخوة والحرص على مصلحة الوطن العليا والقيم الأخلاقية العظيمة للشعب الليبي.

افتتاح اول مكتب للتحاليل الجنائية بمدينة طبرق

مدير ادارة الطب الشرعي والتحاليل :-

بافتتاح المعمل ومكتب الطب الشرعي نكون وضعنا العربة على السكة في مجال الخبرة القضائية

قام الفريق المكلف من مركز الخبرة القضائية والبحوث صباح يوم السبت الموافق 13-12-2013 بافتتاح معمل التحليل الجنائية التابع لفرع المركز بلدية البطنان بمدينة طبرق بعد تزويده بجميع المعامل والأجهزة المختصة في هذا المجال وتكليف عدد من العناصر الوطنية للعمل بالمعمل بعد خضوعها لدورات تدريبية مكثفة من قبل الخبراء المختصين التابعين للمركز في خطوة يهدف من خلالها العمل على توطين الخدمة من قبل العناصر الوطنية .

وأثناء الاحتفالية التي أقيمت بمقر المكتب بالمدينة أجرى الفنيون المكلفون بالعمل في المعمل بإجراء عدة تجارب عملية أمام الحضور بنجاح اثبتوا خلالها مدى استفادتهم من الدورات التي خضعوا لها من قبل الخبراء التابعين للمركز باعتبار ان هذه التقارير العملية الدقيقة في مجال تحليل الدم والسموم تعتبر سند العدالة القانوني للفصل في عديد القضايا .

خطوة في الاتجاه الصحيح

وفي تصريح للصحيفة قال عقيد عبدالحميد رمضان مدير ادارة الطب الشرعي والتحاليل يأتي افتتاح معمل التحايل الكيميائية والسموم ومعمل علم الامصال كخطوة اولية لتقديم التحاليل الجنائية التي تحتاجها النيابات والمحاكم مثل تحاليل المخدرات وفي المستقبل هناك خطة للمركز لإضافة بعض الاقسام للمكتب مثل الهندسية وغيرها .

هذا وكنا قد افتتحنا قبل أشهر مكتباً للطب الشرعي في المدينة استطعنا من خلاله التسريع في الإجراءات بعد حصول ذوي الموتى على التقارير المختصة في مجال الطب الشرعي حتى لايتكبدون مشاق السفر لمدينة البيضاء او بنغازي او الانتظار حتى وصول الطبيب الشرعي من تلك المدن .

يأتي ذلك في اطار خطة المركز في هذا الاطار عندما تم تكليفنا بزيارة بعض المدن والمناطق وإعداد تقارير مفصلة عن احتياجاتها واليوم نجنى ثمرة جهودنا في هذا الجانب .

على هامش احتفالية افتتاح معمل التحاليل الجنائية باجدابيا ..

عدد من الخبراء يؤدون اليمين القانونية أمام رئيس مركز الخبرة القضائية

أدى عدد من الخبراء المتخصصين في مجال التحاليل الطبية الجنائية صباح يوم الأحد الموافق 15-12-2013 اليمين القانونية في مدينة اجدابيا أمام رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث المستشار عبدالله أبورزيزة ومديري الإدارات المرافقين له وذلك على هامش الاحتفالية التي أقيمت بمناسبة افتتاح أول معمل للتحاليل الجنائية بالمدينة التابع لفرع مركز الخبرة القضائية بنغازي ليتم اعتمادهم كخبراء في مجال تخصصاتهم العلمية المتمثلة في إعداد التقارير والنتائج التي تقدم لجهات الاختصاص باعتبارها سند العدالة القانوني .

اليمين القانونية

وبعد تأدية اليمين قام الخبراء بإعداد تجارب علمية بحضور رئيس المركز الذي قال:

يعتبر افتتاح هذا المعمل خطوة في الاتجاه الصحيح لإنشاء فرع متكامل في المدينة يشمل جميع التخصصات حيث بدأنا قبل أشهر بافتتاح أول مكتب للطب الشرعي واليوم معمل التحاليل الجنائية وذلك لأهميته في تدليل الصعاب أمام السلطات الضبطية والقضائية فيما يتعلق بالمخدرات والخمور والسموم وغيرها موضحا أن المركز لديه عديد الخطط والبرامج التي من شأنها المساعدة في الرفع من أداء مركز الخبرة في مختلف التخصصات سواء على الصعيد العلمي أو تنمية الموارد البشرية التي تعتبر حجر الأساس في هذا الموضوع .

- فريق عمل

هذا ورافق رئيس المركز في الجولة عددا من مديري الإدارات وهم عقيد عبدالحميد رمضان مدير إدارة الطب الشرعي والتحاليل والمهندس فتحي النعاس مدير إدارة البحوث والدراسات والسيد غيث الفاخري مدير فرع المركز بنغازي والمهندس عبدالعزيز الفائدي رئيس قسم التحاليل الطبية بفرع بنغازي والسيد عمرعطية مدير فرع المركز الجبل الأخضر والدكتور سالم فتح الله خبير وحدة السموم التابعة بإدارة الطب الشرعي ورئيس قسم العلاقات بالمركز السيد علي العروسي .

مستشفى اجدابيا

وفي تصريح للصحيفة قال مدير مستشفى الشهيد امحمد المقريف باجدابيا الدكتور ابراهيم دواس نحن ممتنون جدا من ادارة المركز وحرصها على افتتاح مكتبا للطب الشرعي بالمدينة خلال الاشهر الماضية لاختصار مشاق السفر على المواطنين بالتوجه بجثامين موتاهم لمدينة بنغازي او الانتظار حتى حضور الطبيب الشرعي للمستشفى من اجل اجراء الكشف على الجثمان وإعداد تقرير بالخصوص وقمنا بالتنسيق مع ادارة المركز بتوفير مقر ليكون مكتبا للطب الشرعي وتوفير مقر اقامة للطبيب المكلف بهذه المهمة وماحضور رئيس المركز السيد عبدالله أبورزيزة لافتتاح معمل التحاليل الجنائية إلا ليوضح ان في هذا الوطن رجال عاهدوا الله بان يكونوا اوفياء له ولمهنتهم السامية وهذا المعلم سيوفر كثير من الوقت والجهد على المتهمين واعضاء النيابة المختصة في الحصول على التقارير العلمية الدقيقة حتى يتم الفصل في القضايا الموجودة اماهم إما بالا دانة او الافراج حسب نتيجة التقرير

يذكر أن رئيس المركز كان قد أوفد فريق معمل برئاسة عقيد عبدالحميد رمضان قبل أشهر لمدينة إجدابيا للوقوف على احتياجات ومستلزمات المكتب وتم إعداد تقرير بالخصوص لضرورة افتتاح مكتب للطب الشرعي والتحاليل تكون له تبعية لفرع المركز بمدينة بنغازي وعلى ضوء ذلك تم التنسيق مع مدير مستشفى اجدابيا الدكتور إبراهيم دواس لتخصيص مقر لافتتاح مكتب للطب الشرعي والتحاليل يقدم خدمة لسكان المدينة وتم توفير كل الاحتياجات التي تساعد في انجاز العمل بالمكتب .

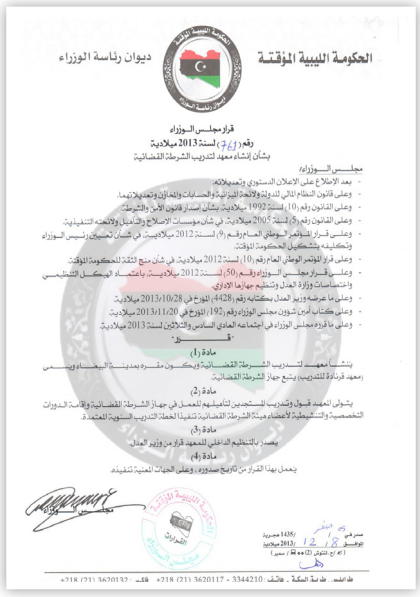

الحكومة الليبية المؤقتة
ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء
رقم (76) لسنة 2013 ميلادية
بشأن إنشاء معهد لتدريب الشرطة القضائية.

مجلس الوزراء:
- بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري وتعديلاته.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992 ميلادية، بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة.
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2005 ميلادية، في شأن مؤسسات الاصلاح والتأهيل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (9) لسنة 2012 ميلادية، في شأن تعيين رئيس الوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادية، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012 ميلادية، باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الاداري.
- وعلى ما عرضه وزير العدل بمكتابه رقم (428) المؤرخ في 2013/10/28 ميلادية.
- وعلى مكتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (192) المؤرخ في 2013/11/20 ميلادية.
- وعلى ما قرره مجلس الوزراء في اجتماعه العادي السادس والثلاثين لسنة 2013 ميلادية.

قـرر:

مادة (1)
ينشأ معهد لتدريب الشرطة القضائية ويكون مقره بمدينة البيضاء ويسمى (معهد قرينادة للتدريب) يتبع جهاز الشرطة القضائية.

مادة (2)
يتولى المعهد قبول وتدريب المستجدين لتأهيلهم للعمل في جهاز الشرطة القضائية وإقامة الدورات التخصصية والتنشيطية لأعضاء هيئة الشرطة القضائية تنفيذا لخطة التدريب السنوية المعتمدة.

مادة (3)
يصدر بالتنظيم الداخلي للمعهد قرار من وزير العدل.

مادة (4)
يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

اعتماد معهد جديد لتديب الشرطة القضائية في مدينة البيضاء

العدالة - خاص

في اجتماعه العادي السادس والثلاثين للعام الحالي أصدر مجلس الوزراء القرار 761 لسنة 2013 بشأن إنشاء معهد لتدريب الشرطة القضائية يكون مقره مدينة البيضاء « يسمي معهد قرينادة للتديب » يتولى قبول وتدريب المستجدين لتأهيلهم للعمل في الجهاز واقامة الدورات التخصصية التنشيطية تنفيذا لخطة التدريب السنوية المعتمدة من قبل ادارة التدريب ورئيس الجهاز .

جاء اعتماد مجلس الوزراء للمعهد بناء على كتاب وزير العدل الاستاذ صلاح المرغني رقم 4428 بتاريخ 28-10-2013

رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث يتفقّد فرع المركز بمدينة بنغازي

في إطار حرصه على متابعة سير عمل الفروع والمكاتب التابعة للمركز في جميع المناطق قام المستشار عبدالله أبورزيزة يوم السبت الموافق 14-12-2013 بجولة تفقدية لفرع المركز بمدينة بنغازي لمتابعة أعمال الصيانة وتركيب المعامل الحديثة واستمع خلال الجولة التي رافقه فيها مدير إدارة لبحوث والدراسات المهندس فتحي النعاس إلى شروح ضافية من قبل المهندسين المكلفين من قبل الشركة المختصة في تركيب المعامل الجنائية بمختلف تخصصاتها .. حيث أبدى إعجابه بآلية العمل المتبعة في هذا السياق وقال لمندوب مكتب الإعلام التابع للوزارة نهدف في إطار خطة عمل المركز للعام الحالي إلى جانب افتتاح مكاتب للطب الشرعي في مختلف المناطق من أجل التسريع في حصول المواطنين على التقارير المختصة في مجال الطب الشرعي وتخفيف مشاق التنقل بجثامين موتاهم من مدينة لأخرى وقال نهدف إلى افتتاح معامل التحاليل الجنائية بمختلف تخصصاتها مثل الكيمياء السموم وغيرها في كل المناطق التابعة لفروع المركز لتساهم في تقديم تقارير فنية دقيقة تساعد العدالة الفصل في عديد القضايا.. مضيفاً أن هذه المعامل الحديثة سيتم دعمها بعناصر وطنية بمختلف التخصصات العلمية في هذا المجال ومؤهلة تأهيلاً جيداً في خطوة يهدف من خلالها تليبب كل الأقسام والفروع التابعة للمركز خلال السنوات القادمة في إطار تنمية الموارد البشرية والاستفادة من خبرة الدول التي سبقتنا في هذا المجال .

أسئلة وأجوبة

يبحث المواطن دائماً عن قلب مفتوح لهمومه ،وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد لآخر ،وتوسيعاً لدائرة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس للوعي وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية .

الاستاذ المحامي : المبروك شوية

السؤال (1)

هل أعطى القانون إلى وزير العدل دور وسلطة تقدير في تحريك الدعوى الجنائية..؟ وهل يتقيد النائب العام بطلب وزير العدل في بعض الحالات ..؟

فما هو الطلب ..؟ وماهو شكله وأثره ..؟ ومن له الحق في تقديم الطلب ..؟

الجواب :

الثابت قانونياً أن القيود على حق وواجب النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية، ثلاثة وهي الشكوى في بعض الجرائم والإذن في بعض الحالات، والطلب.

نلتزم بحدود الجواب عن السؤال ، فنقول :

إن الطلب هو بلاغ يقدمه وزير العدل أو أي سلطة أخرى عامة إلى النيابة العامة لكي ترفع الدعوى الجنائية على شخص ارتكب جريمة يشترط القانون لرفع الدعوى فيها تقديم طلب.

نطاقه :يكون فقط متعلقاً بالجرائم التي لها طبيعة خاصة، فهي تمس في العادة مجموعة من مصالح الدولة العليا.

وأوكلت هذه المهمة إلى وزير العدل بموجب المادة 8 من قانون الإجراءات الجنائية.. فقد نصت على :» لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة (224) من قانون العقوبات، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون».

ما مبرره ومصوغه القانوني :

انتبه المشرع حين نص على الطلب كقيد يرد على حق وواجب النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية كان مستنداً على أساس « أن مصالح الدولة الداخلية والخارجية قد تدعو إلى غض الطرف عن بعض الجرائم في ظروف معينة أو بشروط خاصة..

ولما كانت النيابة العامة لا تملك في يدها عناصر التقدير كما تملكها السلطة السياسية أو الإدارية فقد رؤي تعليق رفع الدعوى عن هذه الجرائم أو اتخاذ إجراء فيها على طلب من وزير العدل باعتباره أقدر على الموازنة بين ملاءمة رفع الدعوى أو عدم رفعها .

الجرائم التي يشترط تقديم طلب لرفع الدعوى الجنائية فيها :

في القانون الليبي :

وردت في الفصلين الأول والثالث من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام .

وإليكم نص المادة (224) والمعدلة بالقانون رقم 80 لسنة 1975 م :

«لا تجوز إقامة الدعوى بشأن الجرائم المنصوص عليها في المواد 167/168/175/177/178/ 180/181/195/208 إلا بإذن..

أما فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المواد 219/220/221/222 فلا تقام الدعوى إلا بناء على طلب من وزير العدل.

شكل الطلب :

يشترط في الطلب أن يكون مكتوباً بنص المادة 8 إجراءات جنائية، فلا يجوز أن يقدم شفوياً..

وهو في هذا يختلف عن الشكوى، غير أنه لا يلزم أن يكون الطلب مكتوباً بخط الوزير، وإنما يكفي أن يحمل توقيعه.

أثر الطلب :

قبل الطلب تحيد النيابة العامة وتقيد يدها في تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية ولو كان ذلك برضا المتهم نفسه .. فإن فعلت فإجراؤها باطل وهذا البطلان من النظام العام، فيجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى.

وإذا قدم الطلب استعادت النيابة العامة حريتها في تحقيق الدعوى ورفعها..

غير أن تقديم الطلب لا يصحح ما سبقه من إجراءات باطلة.

ولا يعني تقديم الطلب من وزير العدل أو غيره إلزام النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية قسراً، وإنما الطلب في ذلك كالشكوى كلاهما يقتصر أثره على رفع القيد الذي يحد من حرية النيابة العامة في تحقيق الدعوى ورفعها.

وزوال القيد لا يعني إلزام النيابة العامة برفع الدعوى ولكنه يرد لها حريتها في ذلك، إن شاءت رفعتها وإن شاءت لم ترفعها شأنها في ذلك شأن غيرها من الدعاوى التي لم يشترط القانون فيها طلباً.

وهذا يتفق تماماً مع مبدأ الفصل بين السلطات ووزير العدل من السلطات التنفيذية أصلاً لكنه منح حق تقديم الطلب لدواع مهمة وعامة وفق صريح النص.

❖ هل يجوز التنازل عن الطلب ..؟

نعم.. بموجب المادة 10 إجراءات جنائية حيث نصت على :» لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر حكم في الدعوى نهائي وتنقض الدعوى الجنائية بالتنازل».

وربما التعبير الأدق أن نقول : يجوز سحب الطلب لا التنازل عنه»فيجوز سحب الطلب»..

السؤال (2)

هل القضاء الليبي يقبل نظر الدعاوى التي قد يرفعها الليبيون ضد إحدى الدول الأجنبية ..؟ أم أنه غير مختص في هذا الشأن..؟

الجواب :

إن العلاقة بين الدول تختلف طبعاً عن العلاقة بين الأفراد، والقانون الأصل فيه أنه يسري على اقليم الدولة، وسفنها وطائراتها ومقار سفاراتها التي تحمل علمها، ومن المفيد هنا أن نلاحظ أن مسألة المعاملة بالمثل والأعراف الدبلوماسية هي محل اعتبار هنا ..

ومبدأ المعاملة بالمثل هو أن يكون لمواطني أي دولة.. في مخاصمة دولة أجنبية ما تقرره تلك الدولة لمواطني الدولة الأخرى.. يعني –مثال– لو أن القانون في مصر مثلاً يجيز أن يرفع أي مواطن مصري الجنسية دعوى ضد دولة ليبيا فإن الحق ذاته يكون لأي مواطن ليبي في أن يرفع دعوى ضد مصر، سواء بسواء– وهنا ذكر مصر كمثال فقط– وينطبق عليها ما ينطبق على أي دولة أخرى.

والجدير بالذكر هنا هو أن في ليبيا قانون يحمل رقم 4 لسنة 2002م 1371و.ر (سابقاً) يقع في أربع مواد نصها :

المادة الأولى

يجوز لليبيين مقاضاة الدول الأجنبية أمام القضاء الليبي عن أعمالها غير المشروعة إذا كانت قوانينها تجيز لها مقاضاة ليبيا.

وذلك للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تلحق بهم سواء ارتكبت تلك الدول الأفعال المذكورة من خلال أجهزتها أو بواسطة أفراد أو جماعات بدعم أو بمساعدة منها ولو وقع الفعل قبل العمل بهذا القانون.

ملاحظة مهمة : نلاحظ أن المادة الأولى آنفة الذكر وردت فيها عبارة «إذا كانت قوانينها تجيز لها مقاضاة ليبيا» وهذا ما قلنا عنه أنه مبدأ المعاملة بالمثل.

المادة الثانية

تطبق أحكام القوانين الليبية على الوقائع التي يسري عليها هذا القانون وذلك أياً كان مكان وقوعها، ويختص القضاء الليبي بالنظر في الدعاوى التي ترفع بشأنها.

ويتولى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بناء على طلب ذوي الشأن تحديد المحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى الناشئة عن الافعال التي وقعت خارج ليبيا.

المادة الثالثة

لايسقط بمضي المدة الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المشار إليها في هذا القانون.

المادة الرابعة

يعمل به من تاريخ صدوره وينشر في مدونة التشريعات.

السؤال (3)

إهدار الثروة المائية، وانتشار التصحر، واستنزاف المياه الجوفية.. ما موقف القانون وكيف تعامل مع ظاهرة الاسراف في صرف المياه الجوفية وكثرة حفر الآبار دون تخطيط ولا ترشيد أو تنظيم ..؟

الجواب :

موضوع المياه الجوفية وتصحر الشريط الساحلي ومخاطر نقص المياه موضوع يؤرق المختصين والبحاث في ليبيا، ولعل المؤتمر الذي عقد في شهر اكتوبر في طرابلس خير دليل، ومسألة إهدار المخزون الجوفي من المياه بحفر آبار غير قانونية سبب مهم من أسباب ما نعانيه نضوب المياه اليوم وربما غداً.

القانون الليبي لم ينهج نهجاً واحداً في هذا الشأن فمن تشجيع اقامة المزارع في عقد السبعينيات إلى العودة لشيء من النظام بموجب القانون رقم 3 لسنة 1982 إلى العودة إلى الفوضى من جديد بإصدار القانون رقم 9 لسنة 1371و.ر 2002 م.. فقد نصت المادة الأولى الكارثية من القانون رقم 9 لسنة 2002م على :

ترفع جميع القيود المفروضة على حفر آبار المياه المنصوص عليها في القانون رقم 3 لسنة 1982 وعلى من يقوم بعمليات الحفر الالتزام بالمواصفات الفنية التي تعدها الجهات المختصة حماية للمخزون الجوفي من التلوث.

المادة 2

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

نلاحظ أن المادة الأولى أجازت حفر الآبار الجوفية دون حسيب أو رقيب، ولم تشر لمخاطر ذلك وتسببه في نضوب مخزون الماء الجوفي والتصحر والعطش بل ورد فيها فقط حماية المخزون الجوفي من التلوث.

ونقول للمشرع : وهل إن رفعت كل القيود وسمحت بأن يحفر في كل هكتار 100 بئر هل سيبقى لنا ماء حتى توصي بحمايته من التلوث ..؟

المهم الآن إلغاء هذا القانون والعودة لتنظيم حفر الآبار الجوفية – ما أمكن– ونأمل أن لا يكون الوقت قد فات.

في ظل قلة الامكانات لجهاز الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر:

خروقات أمنية مستمرة لسجن قرينادة في انتـــــ

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مؤسسة الإصلاح والتأهيل (قرينادة) التابعة لجهاز الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر التي تعاني من قلة الإمكانات ما أدى إلى تدهور الوضع الأمني بها، وصولاً إلى اقتحامها أكثر من مرة وتهريب السجناء منها من قبل قوة خارجية مدججة بالسلاح الثقيل رغم وجود أكثر من 200 ثائر وآخرين عسكريين الذين لا حول لهم ولا قوة في ظل افتقارهم للأسلحة وكاميرات المراقبة وأجهزة التخابر اللاسلكية للتبليغ عن الحوادث الأمنية تم تبليغها للأجهزة الأمنية المقصرة أيضاً في أداء عملها من مديريات الأمن الوطني بالمنطقة (مديريتا البيضاء وشحات) التي تختص بسجن "قرينادة" إذ لابد من تكاثف الجهود لمبور المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد..

اللّه اللّه في مؤسسة الإصلاح والتأهيل قرينادة

إذا قامت الحكومة بتفعيل درنة بجميع أجهزتها من الطبيعي سيفعل العمل القضائي بها

صحيفة (العدالة) قامت بزيارة الفرع وأجرت عديد اللقاءات الصحافية حيث كانت البداية مع السيد عبدالسلام الصغير بعد أيام من مباشرة تكليفه مديراً لفرع جهاز الشرطة القضائية بالجبل الأخضر الذي رحب بنا وأجاب عن أسئلتنا لمعرفة عمل جهاز الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر والوقوف على الصعوبات التي تعيق عمل الفرع والمؤسسات الموجودة داخله التي تقدم خدمات للنزلاء والوقوف أكثر على مؤسسة قرنادة الرئيسة.

***عقيد عبدالسلام الصغير علي المحجوب .. رئيس فرع جهاز الشرطة القضائية الجبل الأخضر:**

يشرف الجهاز – فرع الجبل الأخضر– للشرطة القضائية حالياً على مؤسستي الإصلاح والتأهيل قرينادة الرئيسة، وطبرق اللتين بهما قسمان أحدهما يختص بتنفيذ الأحكام والآخر قسم الشرطة القضائية الذي يشرف على حراسة المحاكم والنيابات وتسيير الجلسات وكذلك يوجد قسم الشرطة القضائية القبة الجاهز وغير المفعل يشرف على اختصاص منطقة القبة ومنطقة درنة العسكرية كلهم يعملون في القبة .. نحن نعلم الوضع الأمني بمدينة درنة العزيزة على قلوبنا فإذا قامت الحكومة بتفعيل أجهزتها بالكامل من الطبيعي سيفعل العمل القضائي بها، كذلك سجن المرج الذي كان يتبعنا قبل الأحداث والآن يتبع بنغازي وقمتُ بمخاطبة رئيس جهاز الشرطة القضائية بضرورة إعادة تبعيته لفرع الجبل الأخضر ..

يبلغ عدد قوة الشرطة القضائية بمؤسسة قرنادة 200 ثائر حسب الكشوفات التي قدمت ليّ، وهي كافية لحراسة المؤسسة حيث يتم توزيعهم على أربع "توكات" بمعدل (50) ثائراً، ويقوم بحراسة الفرع من الخارج كتيبة عسكرية حالياً..

ورداً عن سؤالكَ فيما يتعلق بتقديم مطالب قبل استلامي مهام تكليفي بإدارة الفرع بالجبل الأخضر .. فالحقيقة لم تكن مطالب بقدر ما هي مناقشة أمور الجهاز قبل استلامي لأني على دراسة كاملة بمشاكل وخفايا الفرع باعتبار سنوات العمل التي قضيتها بالجهاز مع زملائي تناولت في الاجتماع مع العقيد محمد بشه رئيس الجهاز عدة قضايا أهمها ظاهرة عدم الضبط والربط مما ترتب عليه عدم الحضور والالتزام وعدم وجود قيافة جيدة .. إضافة إلى إخلاء مسؤوليتي فيما يتعلق بالسيارات العاملة التي وزعت سابقاً على الجهاز وتخصيص مركوب ليّ عند استلامي مهامي.. وكذلك موضوع (العهدة) المالية التي لا تصرف ولا تعود عند قيام البعض بمهمة رسمية خارج البيضاء.. وإيجاد مندوب واحد فقط للجهاز يتعامل مع الجميع من مدير الجهاز إلى رئيس الفرع ورجوع سجن المرج إلى فرع الجبل الأخضر.

من جهة أخرى يعاني الفرع من مشكلات وصعوبات لعل مسألة انتشار السلاح والفوضى الأمنية التي أدت إلى تحجج عديد العاملين بالفرع بعدم أداء عملهم ومهامهم، وكذلك الاختراقات الأمنية التي تعرضت لها مؤسسة قرنادة من الخارج بقوة السلاح الثقيل لتهريب النزلاء وقد حدث ذلك أكثر من مرة، زد على ذلك عدم التواصل الجيد بين الأجهزة الأمنية بالفرع مثل "مديرية الأمن الوطني البيضاء، ومديرية شحات" التي تختص بسجن قرينادة فعمل وزارتي العدل والداخلية مترابط ومتكامل في ظل المرحلة الحساسة التي تمر بها البلاد.. كذلك من خلال زيارتي لسجن قرينادة لاحظتُ عدم تأمين إقفال أبواب العنابر ووجود النزلاء في أماكن متباعدة يصعب تأمينهم والسيطرة عليهم من قبل الحراس ..كما زرتُ العيادة الصحية ومكتب الشؤون الاجتماعية اللذان يعملان بصورة جيدة.. أما استفسارك عن مكتب الوعظ الديني فهو غير موجود ويقوم بمهامه مكتب الشؤون الاجتماعية بشكل مؤقت، وفيما يتعلق بسؤالك الآخر عن وجود فجوة أثناء العمل بين الثوار المنسبين للجهاز وأعضاء الشرطة القضائية فيمكن تلخيصها في مشكلة واحدة وهي عدم الضبط والربط والتفهم الكافي لطبيعة عمل الجهاز من قبل الثوار.. فستكون من أولى اهتماماتنا في الفترة القادمة ترتيب البيت الداخلي للفرع وتفعيله بالشكل الذي كان عليه سابقاً قبل الأحداث مستنداً على خبرة العاملين به وإقامة دورات تنشيطية وتخصصية لضباط الصف القدامى بالجهاز والثوار أيضاً الذين انضموا إلى الجهاز.

وفي ختام حديثي أطلب من سيادة وزير العدل تنزيل نداء عبر القنوات الفضائية إلى جميع أفراد الشرطة القضائية للالتحاق بأعمالهم والرجوع إليها وتقديم مقترح كتابي باحتواء جهاز الشرطة القضائية على إدارتين منفصلتين في المهام لتحسين الخدمات وعدم تشتيت الجهود وهما الإدارة العامة للشرطة القضائية، والإدارة العامة للسجون.

❖ جبريل علي مفتاح .. رئيس وحدة الرعاية الصحية بمؤسسة قرينادة:

تعمل الوحدة الصحية في ظل إمكانات جيدة رغم وجود نواقص، حيث يبلغ الطاقم الطبي العامل بالوحدة 14 طبيباً تقريباً ولا وجود لموظفين إداريين بالوحدة رغم حاجتنا الماسة إليهم لتسيير العمل الإداري الخاص بنا.

وفيما يتعلق بالإمكانات فالحقيقة لا تخفى على أحد أما فيما يخص الأجهزة الطبية الخاصة بتخصصات الوحدة من معدات طبية لكل من عيادة الأسنان، ومعمل التحاليل بالكامل وقسم الأشعة والإسعافات الأولية السريعة .. أضف إلى ذلك افتقار

ـــــــظار تفعيل سجن القبة واستعادة سجن المرج

استطلاع / طارق إبراهيم الكيلاني تصوير / عصام الحبيشي

رغم اعتماد سجن القبة ومشاركة وزير العدل في افتتاح المقر مازال لم يُفعل بعد

الوحدة لمكاتب للأطباء وحجرة للغفارة والمناول إضافة إلى نقص في معدات المطبخ الخاص بالعيادة وثلاجات خاصة بحفظ الأدوية داخل قسم الصيدلية.

حالياً الأطباء الذين يعملون داخل الوحدة الصحية الذين تم التعاقد معهم من قبل وزارة العدل هم طبيب للعيون، والأسنان، والجراحة، والباطنة، والعظام، وصيادلة، وممرضون ذوو كفاءة عالية.. تحتاج العيادة كذ لك إلى تخصصات أخرى غير موجودة مثل دكتور نفساني وطبيب تغذية للنزلاء إذا حدث لا قدر الله تدهور في صحة النزلاء بسبب الإضراب عن الطعام مثلاً وكذلك متابعة حالتهم الصحية.. تحتوي العيادة الصحية على سيارتي إسعاف.

وفي ختام حديثي أطالب بوقوف وزارة العدل إلى جانبنا.. وفيما يتعلق بالطلبات التي قدمتها سابقاً للإدارة العامة والوزارة تتعلق بتوفير المعدات الطبية للوحدة وتسوية أوضاع مرتبات موظفي العقود من الأطباء العاملين بها وسرعة إتمام إجراءاتهم .. وأخيراً توفير طبيب نفساني للنزلاء والأدوية النفسانية لعلاج النزلاء رغم صعوبة توفيرها إلا بالتعاون مع وزارة الصحة.

❖ مقدم . عادل إدريس علي بعيو .. مدير مؤسسة الإصلاح والتأهيل قري نادة:

سجن القبة تابع لإدارة الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر تعمل هذه المؤسسة بمجهودات ذاتية بعد آخر لقاء جمعنا مع رئيس النيابة ورئيس الفرع بالجبل الأخضر للشرطة القضائية بحضور الأستاذ عبدالعزيز الحصادي في شهر رمضان المبارك لهذا العام بمدينة درنة حيث شرحنا ظروف العمل والاحتياجات الراهنة والصعوبات التي تعاني منها مؤسسة قرينادة وخاطبنا المسؤولين بها وبمعرفة وزير العدل ذات مرة في زيارة رسمية للجبل الأخضر حيث تم التوصل معه إلى بعث فني للسجون وإمدادنا بالسلاح لأعضاء الشرطة عدد 50 قطعة "كلاشنكوف" و "20" مسدساً الى لم يصل شيء.. خصوصاً بعد تعرض مؤسسة قرينادة إلى اختراق أمني من الخارج بسيارات مدججة بالسلاح الثقيل وتهريب سجناء من داخله لأكثر من مرة وعجز القائمين على الحماية عن صد الهجوم لعدم تكافؤ التسليح وفقره لدى حراس العنابر.. بصفة عامة لابد من توفير الإمكانات اللازمة لتسيير العمل التي تفتقر إليها المؤسسة وهي توفير الأسلحة والقيافة الخاصة بالجهاز لكي يفرق الزائر القادم بين النزيل والشرطي وأطالب بالعلاوة وتصليح أبواب وإقفال المؤسسة وصيانة الكهرباء وتركيب أجهزة تدفئة للعنابر مع توفير كاميرات مراقبة وزيادة عدد أفراد الشرطة القضائية العاملين بها.

❖ عبدالمنعم محمد الحاسي .. رئيس قسم الصيانة والتشغيل فرع الجبل الأخضر:

سجن قرينادة الرئيس يتبع وزارة العدل والشرعية، والدولة "باخله علينا فيه" فقاطع الكتراز الإنارة والكهرباء والسباكة غير جيدة، رغم وجود موقوفين به، كما لا توجد تدفئة مركزية للنزلاء بالسجون خصوصاً أن مدينة البيضاء تمتاز بشدة البرودة، فهذه حقوق تكفل للسجناء حسب المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ونحن كقسم صيانة ليست لدينا الإمكانات الكافية لغرض الصيانة والتحديث ولقد بلغنا احتياجاتنا في شكل مكاتبات رسمية وأرسلناها للمسؤولين بالوزارة وقد قام وزير العدل في إحدى زياراته للمنطقة بالوقوف على الصعوبات على أرض الواقع فهم عارفون كل شيء فيما يتعلق بالإمكانات التي نحتاجها.. وهناك تشاركية نظافة تقوم بمهامها على أكمل وجه داخل عنابر النزلاء بالمؤسسة ومكاتب الإدارة .. وهناك قواطع بدأت فيها الصيانة، فنحن نحتاج إلى عدد كبير من الموظفين وفي جميع التخصصات للالتحاق بالقسم للقيام بمهامنا.

أخيراً .. في ختام هذا اللقاء أوجه نداءً ألا وهو : الله الله يا وزير العدل في مؤسسة الإصلاح والتأهيل قرينادة لأنها تتبع للشرعية ووزارة العدل وأعضاؤها تابعون لكم في أول يوم التحقوا به بثورة 17 فبراير وعندنا الشهيد والمفقود والجريح من أعضاء الشرطة القضائية الجبل الأخضر تحتاج إلى مزيد من الإمكانات والاهتمام.

❖ أشرف خليفة عيسى البراني .. شرطي بمؤسسة الإصلاح والتأهيل قرينادة :

نبارك هذه الزيارة .. ومطالبنا بسيطة تأمين المؤسسة بالسلاح لأعضاء الشرطة القضائية الحارسة للسجون وتسوية أوضاعنا فيما يتعلق بالزيادات والفوارق وعلاوة الخطر باعتبار عملنا مرتبطاً بحماية السجون والتعامل مع النزلاء في ظل عدم وجود الأسلحة، فسلاحنا الوحيد الشخصي "سكين" حاد .. أما الإعاشة والتموين فالحديث يطول فيهما.. فأحيانا تأتينا الوجبات ورائحة اللحم أو الدجاج تنبعث منه رائحة كريهة "فاسد" الشيء الوحيد الجيد هو شركة النظافة التي تقدمها الشركة المتعاقدة مع الفرع.

❖ منصور خلاله سليمان .. ثائر وأحد منتسبي جهاز الشرطة القضائية الجبل الأخضر :

أؤكد كلام زميلي وأزيد عليه المطالبة بتوفير جميع السبل والإمكانات لنعمل في ظروف جيدة لأننا نحمل على أكتافنا مسؤولية حماية المؤسسة من الاختراقات وتطبيق القانون وهذا لا يتأتى إلا بتكاثف جهود وزارتي (العدل والداخلية)، فعملنا واحد نحن نعمل من أجل تأمين بلادنا وأهلنا والتصدي للأجندة الخارجية لأمن المواطن والوطن .. وأطالب في ختام حديثي بمنح الإعاشة نقداً في أيدي أعضاء الشرطة بدلاً من الغذاء الفاسد.

❖ فرج محمد الشريف الأشهب .. مسؤول عن الإدارة بسجن القبة

سجن القبة تابع لإدارة الشرطة القضائية فرع الجبل الأخضر .. حقيقة هو غير مفعل رغم جهوزية المبنى بالكامل بعد صيانته، إذ ينقصه التأثيث داخل المكاتب الإدارية من أثاث وأجهزة كمبيوتر وفاكسات ومكاتب وفرش أرضي للعمل فيه ، وكذلك يحتوي على عدد (9) حجرات خاصة بالنزلاء .. القوة الاستيعابية له تقريباً (80) نزيلاً وهذا العدد يقابله كادر وظيفي ينتظر العمل قوامه 75 عسكرياً و25 موظفاً إدارياً مدنياً ..

سجن القبة تمت صيانته من يوم 2011/3/19 واعتمد بتاريخ 2013/7/20 ولم يفعل إلى غاية الآن رغم زيارة الوزير ومشاركته في حفل افتتاح المقر واجتماعه برئيس قسم القبة ودرنة بحضور رئيس فرع الجهاز والنيابة والنائب العام سابقاً عبدالعزيز الحصادي.

أطالب عبر هذه الوسيلة الإعلامية وزير العدل والمسؤولين ضرورة توفير الأثاث المكتبي والسلاح لأعضاء الشرطة القضائية، وكذلك دروع واقية ومطابخ وسيارات وأجهزة لاسلكية للتخابر مع توفير وسيلة اتصال هاتف وغيرها من الإمكانات لتفعيل السجن الذي سيخفف العبء على مؤسسة قرنادة المزدحمة.

العيادة تفتقر إلى معدات طبية (الأجهزة) بجميع تخصصاتها إضافة إلى دكتور نفساني وآخر خاص بالتغذية

نقوم بحماية مؤسسة قرينادة في ظل عدم وجود أسلحة وأجهزة تخابر ودروع واقية لأفراد الشرطة القضائية العاملين بها

يقع معتقل «غوانتانامو» في أقصى جنوب شرق كوبا، ويبعد 90 ميلاً عن فلوريدا، وهو سجن سيء السمعة، استخدمته السلطات الأمريكية في سنة 2002، لمن يشتبه في كونهم رهابيين، لا ينطبق عليه أي من قوانين حقوق الإنسان مما جعل منظمة العفو الدولية تقول إن معتقل غوانتانامو الأمريكي يمثل همجية هذا العصر، أجرت كوبا الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة غوانتانامو بـ 2000 دولار أمريكي، في عهد الرئيس تيودور روزفلت، كان ذلك امتناناً من الرئيس الكوبي للمساعدة التي قدمها الأمريكيون لتحرير كوبا، المراقبون يعتبرون المعتقل تنعدم فيه جميع القيم الإنسانية والأخلاق ويتم معاملة المعتقلين بكل قسوة مما أدى إلى احتجاج واستنكار عديد المنظمات الحقوقية الدولية للمطالبة بوضع حد لهذه المعاناة واغلاق المعتقل.

التقته: ابتسام الجحاوي/ تصوير : راضية المعداني

السجين الليبي السابق في غوانتانامو عبدالحميد عبد السلام الغزاوي ..

لم أكن إرهابياً سجنتُ في غوانتامو

مابين ظلم نظام القذافي وبين هروبه إلى افغانستان ثم سجن غواتانامو تبدأ قصة السجين السابق الليبي عبد الحميد عبدالسلام الغزاوي الذي استقبلنا في بيته وبين عائلته.

عبدالحميد عبدالسلام الغزاوي .. مواطن ليبي عمل بقسم الأرصاد الجوي لمدة 5 سنوات، وبعد ذلك بسبب الأوضاع الأمنية خرج من ليبيا.

❖ ما سبب خروجك من ليبيا..؟

الأوضاع السيئة والمضايقات الأمنية هي سبب خروجي فمجرد الذهاب إلى صلاة الفجر كان تعد تهمة .. كما قامتْ السلطات في تلك الفترة بحملة اعتقالات على مستوى البلاد.

ذات مرة كنتُ أصلي بالمسجد وفجأة دخلت علينا مجموعة من الأشخاص وبأيديهم عصي ثم شرعوا في ضربنا بشكل عشوائي من دون أية مقدمات ثم هربوا .. في ظل تلك الظروف لم نستطع العيش بأمان هذا ما جعلني اتخذ قرار الخروج من ليبيا.

خرجتُ عن طريق تونس في تلك الفترة عن طريق الحدود المشتركة، وذهبتُ إلى السعودية التي بقيتُ فيها حيث أديتُ العمرة.

في تلك الفترة كانت الدعوة منتشرة في السعودية تتعلق بالذهاب إلى أفغانستان والقيام بالواجب الإسلامي ضد الروس فقررتُ الذهاب إلى أفغانستان ولكن قبلها ذهبت إلى باكستان للدخول إلى افغانستان ثم رجعت إلى الباكستان وبقيت ست سنوات كنت أعمل مدرساً لمادة اللغة العربية للمستوى الابتدائي ثم اشتغلت في أحد المطاعم ولم تكن نشاطاتنا في الباكستان وافغانستان ضد الدولة أو الحكومة أو أي طرف بعدها حاولتُ الاتجاه إلى أوروبا حيث تقدمتُ بطلب للجوء السياسي وفعلاً ذهبتُ إلى بريطانيا وقدمتُ نفسي باعتباري «لاجيء سياسيى وفي المطار تم التحقيق معي وقرروا ارسالي إلى أحد السجون في جنوب البلاد وعندما وصلتُ إلى هناك وجدتُ الزنزانة مكتوباً عليها بالانجليزي (ترحيل) وكان هناك محام ليبي مشهور اسمه «علي أبوسدرة» كنتُ اتصل به وأنا في السجن وتعاون معي.

في السجن كان معي سجناء منهم أصحاب قضايا جنائية كالقتل وغيرها وطبيعة أخلاقنا وعاداتنا لا تسمح لنا بالبقاء مع هذه الفئة، فتكلمتُ مع الحكومة فقالوا لي إذا أردت الخروج عليك التقدم بطلب إلغاء «اللجوء السياسي»، فكتبتُ مذكرة الخروج مقابل سحب اللجوء وكانت نيتهم سيئة فكانوا يريدون ترحيلي إلى ليبيا فأخذوني للمطار في ثالث يوم وكان جواز السفر معهم وادخلوني للمطار من طريق غير الطريق الذي يدخل منه المسافرون عندما ركبتُ الطائرة سمعتُ أحد الموظفين ربما المهندس أو كابتن الطائرة قال هذا «لاجئ سياسي» سلموه جواز السفر، هنا توقعتُ أنهم سيسلمونني للقذافي وكانت معي أوراق طلب اللجوء وأنا لا أريد العودة لليبيا نظراً لما حدث معي هناك، فتصرفتُ تصرفاً هو تصرف خاطئ ولكن لم يكن أمامي أي خيار آخر احرقتُ الأوراق داخل دورة المياه في الطائرة، وعندما وصلتْ الطائرة بقيتُ آخر شخص في الطائرة رأيت سيارة الشرطة تأتي وبها رجال الشرطة حضر ضابط وطرح عليّ عدة أسئلة منها سبب وجودي هنا فقلتُ لهم أنني كنتُ ذاهب إلى ماليزيا للدراسة وأنا في بريطانيا طلبت آدخل «ترانزيت» العبور فرفضوا وصار نقاش معهم وبعدها وضعوني في السجن ثم اطلقوا سراحي ودخلت مالطا بقيت فيها شهرين حاولت مرة أخرى اللجوء السياسي ذهبت إلى الدنمارك والنرويج ولم أجد أية فائدة ولم استطع البقاء فقررتُ الرجوع إلى باكستان التي بقيت فيها فترة من الزمن شنت الحكومة الباكستانية حملات ضد الأجانب لأنهم كانوا يريدون حصر عمليات التفجير التي تحدث في مدينة «إسلام آباد» وكل شخص يحمل الجنسية العربية يتم القبض والتحفظ عليه فذهبت إلى أفغانستان كنت أحاول العيش والبحث عن مكان ولكن الوضع كان أسوأ رغم أنه كانت لدي علاقات بشباب وأناس هناك ولكن الوضع هناك خاصة الاقتصادي كان سيئاً جداً، فكان بعض الشباب العربي متورطاً في القتال مع بعض الأحزاب فذهبتُ إلى باكستان لمدة محددة إلى مدينة اسلام آباد هناك شنت حملة اعتقالات على الشباب فتم القبض علي بسبب دخولي إلى باكستان من دون تأشيرة باعتبار عربياً رغم أن الحدود بين افغانستان وباكستان مفتوحة فالدخول بالبطاقة وليس بالتأشيرة ولكن لسوء الحظ تم القبض علي لفترة من الوقت داخل أحد سجون باكستان وتمت إحالتي إلى إحدى المحاكم التي قضت باطلاق سراحي وسفري خلال مدة بسيطة.

عندما خرجت قررت الذهاب إلى أي بلد مجاور ولا أعود إلى ليبيا، طبعاً بفضل مجموعة من الشباب الليبيين فما كان مني إلا اللجوء إلى افغانستان وبقيت فترة إلا أن الوضع سيء هناك، طبعاً تزوجت بزوجة من افغانستان ولدي طفلة وبقيت أمارس حياتي إلى أن سمعنا أن أمريكا تريد الهجوم على افغانستان بعد ست سنوات من استقراري فقررت الخروج حيث انتقلت إلى منطقة على الحدود وبقيت مع أهل زوجتي دخلت القوات الأمريكية وانتشرت في البلاد وبدؤوا بحملات اعتقال ومن سوء حظي أنهم قاموا بمحاصرة منزل مجاور لمنزلي وبدؤوا باطلاق النار كان عمر ابنتي خديجة شهراً واحداً في ذلك الوقت دخلوا علينا وقبضوا علي واخذوني إلى سجن كابول بقيت حوالي شهرين سلموني للامريكان وكانت التهمة الموجهة إليّ الدخول لافغانستان بطريقة غير شرعية وأني مقاتل أو محارب لطالبان (التهمة طالبان)..

داخل السجن في كابول قاموا بضربي وكيي بالكهرباء واعترفتُ تحت التعذيب واعطوني ورقة وقعتُ عليها (مش عارف) أي شيء مكتوب فيها لأنها باللغة الفارسية كان المكان غير صالح والنّاس منتشر بينهم عديد الأمراض (ومافيش) زيارة ما عدا الصليب الأحمر مرة واحدة جاؤوا إلينا ثم رحلتُ إلى سجن لامريكا بقيت فيه 14 يوماً فكانت أسوأ معاملة مقيد اليدين والقدمين ومنبطح على البطن ولا أتحرك والضرب على الأرجل منذ وصولنا نزعوا ملابسنا كلياً وأشياء أخرى لا أستطيع الحديث عنها وبعد ثلاثة أشهر تم تحويلي إلى قندهار التي بقيت فيها يوماً كاملاً جالساً على كرسي حديد ومقيداً لكي يتم تسجيلي .. بعد ثلاثة اشهر تم تسليمي إلى أمريكا وسجنتُ في معتقل «غوانتانامو» بقيت فيه 8 سنوات من يناير 2002 إلى مارس 2010.. الحقيقة كانت معاناة ومعاملة سيئة حيث كان جميع السجناء العرب هناك محطة تجارب لدى الأمريكان كانوا كل يوم يسحبون الدم مني أنا شخصيا تعرضت للاغتيال أكثر من مرة والحمد للّه مازلت عايش وكانت بشكل غير مباشر حيث وضعوا لي في الطعام سكين حديد وسلكا نحاسيا كهربائيا والحمد لله اكتشفتها كان الصليب الأحمر يقوم بزيارتنا كل ثلاثة أشهر مهمته الربط بين السجين وعائلته.

وفي عام 2007 جاء وفد ليبي حقق معي للأسف لم تكن لديهم وطنية كان التحقيق استفزازياً أمام الأمريكان ولم يفعلوا شيئاً طبعاً صدر قرار سياسي أمريكي بتسريح كل السجناء الذين لم تكن لديهم تهم وخيروني بين ثلاثة أشياء العودة إلي ليبيا أو البقاء في غوانتانامو أو البقاء في بلد آخر فاخترت جورجيا التي بقيتُ فيها حوالي 3 سنوات ونصف السنة وهي دولة تحت حماية أمريكا أعيش في شقة مفروشة ومنحة شهرية باعتباري لاجئاً اضافة لامتيازات التأمين الصحي ومنح أخرى..

❖ ما هي المهارات التي اكتسبتها ؟

الحمد لله قبل الخروج تعلمت اللغة الانجليزية حيث درست اللغة في الفلبين كما تعلمت لغة جورجيا ومهارات أخرى..

❖ رجوعك إلى ليبيا ..

كان بطلب مني أولا ومن الصليب الأحمر والعائلة في ليبيا وثانياً للإخوة بوزارة العدل خصوصاً الدكتور سليمان فورتية وزملائه بارك الله فيهم هم من ساهموا في عودتي لليبيا السفارة الليبية قبل الثورة جاؤوا وزاروني أنا وشخص ليبي آخر معي ولكن الحكومة الليبية وضعت شروطاً وهي التحقيق معنا وإذا لم يجدوا شيئاً يتم الافراج عنهم ثم يعودون الى بيوتهم بعدها جاءت ثورة 17 فبراير حيث قدمت طلب الرجوع وخصوصا بعد اصابتي بحادث اتصلت بأخي الذي قام بالاتصال بالأخ سليمان فورتيه والأخ أحمد الشامي اللذين بدآ بإجراءات العودة ورجعت لليبيا معززا مكرما والحمد الله.

❖ أشكركم على مبادرتكم الطيبة ومجيئكم عندنا هنا لإجراء هذا اللقاء ومن هنا أحب أن أوجه رسالة لاخوتي الليبيين أن الإعلام الأمريكي شوه صورتنا نحن لسنا ارهابيين لم نرفع السلاح في وجه أحد ولم نتورط في عمليات ارهابية سواء داخل ليبيا أو خارجها نحن مسلمون فنحن مأمورون شرعاً بالدعوة لدين الله سبحانه وتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة وليس بالإرهاب كما قال الله سبحانه وتعالى :(ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة) صدق الله العظيم.

هذا دربنا وهذه قضيتنا ويجب على الشعب الليبي أن يتخلى عن هذه الفكرة السيئة نحن مسلمون وهناك في السجن سجناء مظلومون وليسوا ارهابيين.

❖ كلمة توجهها للجنة السجناء ..

بارك الله فيهم وجازاهم الله كل الخير وأن يوفقهم في مساعدة اخواني المظلومين داخل السجون.

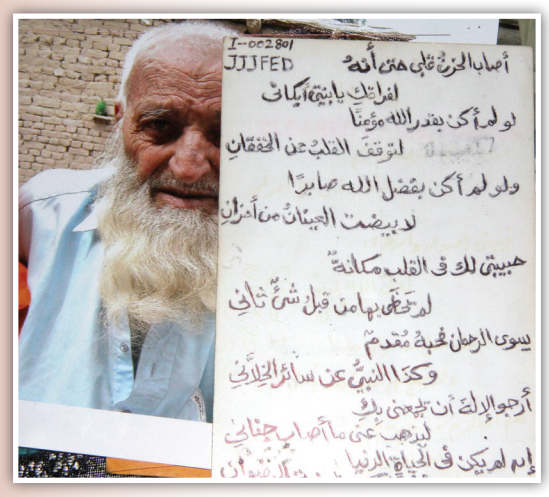

بمبادرة من لجنة متابعة السجناء الليبيين في الخارج قررتُ العودة للوطن

بعد الافراج رفضتُ العودة إلى ليبيا واخترتُ الإقامة في جورجيا

لتقريب المسافات والتسريع في الاجراءات ..

افتتاح أول مكتب للطب الشرعي في مدينة الزاوية

بحضور السيد امحمد علي شعيب وكيل وزارة العدل وفي خطوة يهدف من خلالها تخفيف العبء على المواطنين والتسريع في حصولهم على التقارير المتعلقة بالطب الشرعي افتتح المستشار عبدالله أبورزيزة رئيس مركز الخبرة القضائية رفقة مديري الإدارات التابعين للمركز مكتب الطب الشرعي بمدينة الزاوية الذي يعد الأول من نوعه في المدينة التي كان سكانها يتكبدون مشاق التوجه لمدينتي صبراتة وطرابلس في نقل جثامين موتاهم من أجل الحصول على التقارير المتعلقة في هذا الشأن .

العدالة - هشام الصيد – تصوير – عصام الحبيشي

وكيل وزارة العدل ..

افتتاح مكتب للطب الشرعي خطوة في الاتجاه الصحيح

واستعرض رئيس المركز خلال كلمته أثناء الافتتاح خطط وبرامج المركز للعام الحالي والقادم المتمثلة في الاستمرار في افتتاح مكاتب الطب الشرعي والتحاليل في كل المدن الليبية مشيرا على الاهتمام بتنمية الموارد البشرية في هذا المجال وضخ دماء جديدة من خريجي كليات الطب لخوض هذا المعترك موضحا بأنه قد تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي عن طريق وزارة العدل بإيفاد عدد من الأطباء لاستكمال دراستهم في هذا المجال الدقيق .

فيما قال مدير مستشفى الزاوية التعليمي يأتي افتتاح هذا المركز بالتنسيق مع وزارة العدل من الخطوات المهمة التي تساهم بشكل مباشر في تقديم أفضل الخدمات لسكان المدينة التي سيتم تطويرها في المستقبل ليتصبح إحدى فروع مركز الخبرة القضائية والبحثية بالإضافة الى التخصصات الأخرى مثل أقسام التحاليل والسموم والخبرة الهندسية و غيرها فيما تقدم التقارير الفنية الدقيقة التي تساعد العدالة في الفصل في عديد القضايا .

البداية

صحيفة العدالة انفردت بحضور الاحتفالية والتقت السيد إمحمد علي شعيب وكيل وزارة العدل الذي قال :-

❖ خطوة في الاتجاه الصحيح

❖ يعتبر افتتاح مكتب للطب الشرعي في مدينة الزاوية خطوة في الاتجاه الصحيح من خطط وبرامج مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل من اجل تقريب المسافات للمواطنين حتى يتحصلوا على التقارير المختصة في أسرع وقت ممكن وهذه الخطوة التي أقدم عليها المركز نتمناها أن تنتشر في كل ربوع ليبيا وهذا المرفق سيساعد النيابة العامة لاستكمال مجريات التحقيق في القضايا الجنائية ونشكر كل الشكر لكل من ساهم في تأسيسه والعمل على استكمال بقية التخصصات فيه خلال الفترة القادمة .

❖ التهميش في السابق

وعن التأخير في عدم افتتاح مكتب للطب الشرعي طيلة السنوات القادمة قال السيد الوكيل في الماضي كانت مدينة الزاوية مثل غيرها من المدن تعاني التهميش والإقصاء أما الآن وبعد تحرير ليبيا وبافتتاح فروع للمركز في كل مناطق ليبيا والتعريف بتخصص الطب الشرعي المهم والدقيق وضخ دماء جديدة للعمل فيه سوف يقدمون الكثير في هذا المجال من اجل مساعدة العدالة للفصل في عديد من القضايا .

مدير المستشفى

سيتم إضافة تخصصات أخرى له حتى يصبح فرعاً متكاملاً

أما المستشار عبدالله أبورزيزة مدير مركز الخبرة القضائية والبحوث فقال :-

❖ التسريع في الإجراءات

افتتاح مكاتب وفروع لمركز الخبرة القضائية والبحوث في كل المناطق يأتي من ضمن الخطة التي اعتمدت من قبل مديري الإدارات من اجل تقريب الخدمة للمواطنين والتسريع في استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بمجال الطب الشرعي والتخصصات الأخرى ولايخفى على احد أهمية عمل الطب الشرعي داخل المدن حتى لايتكبد المواطنون نقل جثامين موتاهم من مدينة لأخرى من اجل الحصول على التقرير المختص .

❖ تطوير العمل بمكتب الطب البشري

ورأينا بان أهم جزء في موضوع الخبرة القضائية هو التعامل مع تخصص الطب الشرعي في المدينة كخطوة أولى ولم يقتصر الأمر لافتتاح هذا المكتب فحسب في مدينة الزاوية بل خطتنا تشمل كل مناطق ليبيا وفي الزاوية خلال الأشهر القادمة سوف نستكمل بقية خطة العمل التي وضعناها واعتمدت من قبل الخبراء المختصين التابعين للمركز وهي تطوير العمل بمكتب الطب الشرعي في الزاوية لكي يصبح فرعا يضم مختلف التخصصات من معامل للتحاليل بمختلف تخصصاتها ومكاتب الخبرة الهندية والحسابية والترجمة وغيرها والتعجيل بافتتاح مكتب للطب الشرعي في المدينة قبل بقية التخصصات نظراً للحاجة الماسة لوجود طبيب شرعي مختص في المدينة يقدم الخدمة الضرورية والملحة للمواطنين ومن ثم سوف يتم استكمال بقية الخطة في اقرب وقت ممكن .

❖ افتتاح المكاتب

ولازلنا مستمرين في تنفيذ خطتنا للعام الحالي سوف نفتتح فرع للمركز في مدينة طبرق سيكون افتتاح معامل تحاليل بمختلف التخصصات حسب الحاجة لها في مدينة اجدابيا وسبق ان افتتحنا عديد الفروع والمكاتب في مختلف مناطق ليبيا التي كان آخرها مدينة الكفرة التي كان سكانها يتكبدون مشاق السفر بنقل جثامين موتاهم لمدينة بنغازي في مسافة تتجاوز الألف كيلو متر من اجل عرضهم على الطبيب الشرعي أو تأجيل موعد الدفن يوم او يومين الى حين حضور الطبيب الشرعي من بنغازي للكشف على الجثة وإعداد تقرير بالحالة حتى يتم عرضه على النيابة المختصة .

❖ دراسة في الخارج

وأكد أبورزيزة بأن إدارة المركز لم يكن همها افتتاح المكاتب والفروع فقط وإنما الاهتمام بالعناصر البشري الذي سيديرها وخاصة بعد تعديل اللوائح المالية المعمول بها في المركز التي كانت مجحفة في حق العاملين به في مختلف التخصصات مقارنة بحجم العمل الذي يقدمونه وعدم القبول العمل في هذا المجال . . وتم تعديل اللوائح المالية بعد عرضها على مجلس الوزراء عن طريق وزارة العدل الذي حيث أصدر قراراً بزيادة مرتبات الأطباء الشرعيين بنسبة تتجوز 75 ٪ . وفي نفس الإطار ومن اجل دعم هذه الشريحة والإقبال للانخراط في هذا التخصص الدقيق تم التنسيق مع وزارة التعليم العالي عن طريق وزارة العدل بإيفاد عدد من الأطباء لاستكمال دراستهم العليا بالخارج حتى بعد عودتهم يستطيعون تطوير هذه المهنة .

❖ فرع للخبرة القضائية

رئيس مركز الخبرة القضائية ..

افتتاح مكاتب في كل المناطق للتسريع في استكمال الإجراءات المختصة في مجال الطب الشرعي

فيما قال الدكتور عبدالرحمن البلعزي مدير عام مستشفى الزاوية التعليمي إنها لخطوة رائدة أن يفتتح مكتب للطب الشرعي لأول مرة في مدينة الزاوية وتحديدا بالمستشفى وافتتاح المكتب في الحقيقة نتاج لجهد الرجال المخلصين من ابناء الوطن في وزارة العدل بالتعاون مع إدارة المستشفى والأطباء بتخصيص حيز لوزارة العدل من اجل افتتاح مكتب للطب الشرعي يقدم خدمة جليلة لسكان المدينة الذين كانوا يتكبدون المشاق في نقل جثامين موتاهم إلى طرابلس ومدينة صبراتة من أجل الحصول على التقارير المختصة في مجال الطب الشرعي وتقديم خدمة للنيابات لاستكمال مجريات التحقيق في بعض القضايا الجنائية وكلنا أمل سيتطور في المستقبل ليصبح إحدى فروع المركز بمختلف التخصصات الاخرى وتم الاتفاق مع رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث المستشار عبدالله أبورزيزة الذي قام بإفتتاح المكتب بنفسه رفقة وكيل وزارة العدل ومديري الإدارات وسيمنح لهم مقرا خاصا من اجل افتتاح المختبر الجنائي الذي يضم عديد التخصصات من الأشعة التشخيصية ومعامل التحاليل والكشف عن السموم والخبرة الهندسية وغيرها .

وقامت إدارة المركز بتكليف طبيب متخصص لتسيير المكتب وفي المستقبل سوف يكون فرعا تابعا للمركز متكاملا بكل التخصصات .

❖ دماء جديدة

ومن جانبه قال الدكتور أنور العربي مستشار الطب الشرعي :-

افتتاح مكتباً للطب الشرعي إضافة كبيرة لمركز الخبرة القضائية والبحوث الذي نجح في تحقيق خطته الطموحة لتطوير هذه المهنة بافتتاح فروع ومكاتب في مختلف المناطق ويساهم بشكل مباشر في تخفيف العبء على مدينة طرابلس .. ومدينة الزاوية تحتاج لمكتب خاص بها باعتبار ثالث أروابع مدينة على مستوى ليبيا من حيث عدد السكان والزاوية مدينة مهمة وكما تم تخفيف الشغل على مدينة طرابلس وتوزيعه حسب المناطق يتم الشغل بمهنية أكثر في إعداد تقارير بأكثر دقة .وهذا لايتم إلا بتليبب هذه المهنة وفي مكتب الطب الشرعي طرابلس اغلب الأطباء الشرعيين من العنصر الوطني وفي بعض المناطق مثل الزاوية وغيرها تم الاستعانة بخبرات أجنبية لفترة مؤقتة إلى حين يتم تدريب وصقل الدماء الجديدة التي تم ضخها مؤخرا لتطوير هذه المهنة والاستفادة منهم وخلال السنوات القادمة سيكون كل الأطباء الشرعيين في مختلف المناطق من العنصر الوطني والفروع التي افتتحت مؤخرا في صبراتة والجبل وحاليا في الزاوية تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح وماكانت لتحقق لولا عزيمة الشباب الوطنيين الذين كل همهم هي مصلحة الوطن بالدرجة الأولى ولأول مرة في تاريخ ليبيا ان يتم افتتاح مكاتب للطب الشرعي وفروع لمركز الخبرة القضائية والبحوث في كل المناطق حتى لايتجشم المواطنين مشاق التنقل من مدينة لأخرى من اجل عرض الجثامين على الأطباء الشرعيين خارج مناطقهم ..

❖ حوافزتشجيعية

وبعد ضخ عديد من الشباب للعمل في هذا التخصص الدقيق وحتى يستطيع وان يقوموا بتطوير إمكاناتهم المهنية سيتم العمل في المستقبل على إيفادهم لاستكمال دراستهم في الخارج حتى يتفرغوا للعمل في هذا المجال مع منحهم كل الامتيازات التي تساعد في الدفع بهم إلى الأمام وكلنا يعلم بان الطبيب الشرعي يقدم في عمل كبير يساعد العدالة في الكشف على الجرائم وهو متفرغ لهذه المهنة الجليلة فقط على خلاف أي طبيب آخر يستطيع العمل في أكثر من مكان من اجل تحسين وضعه المادي - فالطبيب الشرعي يحتاج لدعم اللامحدود حتى يتقن مهمته.

العدالة

29 صفر 1435هـ
الموافق 1 يناير
2014م

تكريم عدد ممن بلغوا سن التقاعد في مركز الخبرة القضائية والبحوث

العدالة

في بادرة تنم عن الوفاء لكل من أفنى ريعان شبابه في مجال عمله دون كلل وملل وفي جو أسري امتزجت خلاله دموع الفرح والفراق لمن كانوا سنداً وعوناً لزملائهم طيلة عقود من العطاء اللامحدود باعتبارهم بيوت خبرة في مجال تخصصهم ودخولهم مرحلة جديدة في حياتهم الاجتماعية إلا وهي سن التقاعد.. قام المستشار عبدالله أبورزيزة رئيس مركز الخبرة القضائية والبحوث رفقة مديري الإدارات وبحضور السيد مشاء الله بدر رئيس نيابة الكفرة والعاملين بالمركز إقامة احتفالية تم خلالها تكريم عدد ثلاثة ممن بلغوا سن التقاعد ألقيت خلالها عديد الكلمات التي تشيد بنبل وأخلاق الزملاء المتقاعدين طيلة مسيرتهم الوظيفية حيث قال رئيس المركز إنه لمن دواعي سررونا أن نقوم بتكريم هذه الثلة التي نكن لها كل احترام وتقدير ولم تربطني بها علاقة عمل مباشرة في الماضي إلا أنه وخلال فترة وجيزة من استلامي مهام إدارة المركز التمست فيها الإخلاص والتفاني في إنجاز أعمالها والمهام المكلفين بها التي ليست باليسيرة .

فيما قال عقيد عبدالحميد رمضان مدير إدارة الطب الشرعي والتحاليل السادة المتقاعدين .. عميد خالد المزداوي – عقيد سالم فكرون – عقيد علي ارحومة بهذه المناسبة نزف إليكم أرق كلمات الشكر والثناء وأعذبها لما قدمتموه من جهود مضنية وحرص وحفاظ على الأمانة الموكلة على عاتقكم طيلة العقود الماضية للرفع من مستوى مركز الخبرة القضائية والبحوث سند العدالة القانوني وأدعو الله العلي القدير أن يوفق الزملاء من بعدكم الاستمرار على نفس النهج الذي سلكتموه في حبكم لمهنتكم النبيلة السامية وإنه لمن دواعي السرور أن نلتقي في هذا الجمع المبارك لا أن نودعكم بل لتوطيد التواصل معكم فمتى وأينما حللتم علينا ستجدوننا إن شاء الله تعالى نحن الضيوف وأنتم أرباب المنازل متطلعين للاستفادة من خبرتكم الطويلة في هذا المجال مختتما بالقول لابرصيد هذه الأسطر تشترون ولابهدايانا تقدرون فمحبتنا لكم في الله أكثر مما تتصورون داعيون الله تعالى أن يوفقكم ويسدد خطاكم وان يجعل الخير مقصدكم ومثواكم. وفي كلمة المتقاعدين تلاها عميد خالد المزداوي اليوم بعد 36 عقدا من العمل الجاد نغادر هذا المكان ورؤوسنا مرفوعة والزملاء ورفاق الدرب يزفوننا للمرحلة الثانية من حياتنا الوظيفية الى الحياة الاجتماعية وعلى رأسهم السيد رئيس المركز بهذه المبادرة التي ساهمت في الرفع من معنوياتنا حتى نخرج من هنا وكلنا ثقة بأننا ساهمنا في خلق بيئة اجتماعية ووظيفية يسودها أجواء المحبة والوفاء أجواء الأسرة الواحدة.

وفي الختام منحت الشهائد التقديرية ودرع المركز للمكرمين .

العدالة
صحيفة تصدر عن إدارة العلاقات والتعاون الدولي بوزارة العدل

هاتف - 0214808432
بريد مصور - 0214808432

إخراج وتنفيذ
قسم الشؤون الفنية بالصحيفة

طبعت بمطبعة
دار الوفاء